أكد ضرورة التعاون لمواجهة الإجراءات الاقتصادية الأميركية القسرية

المعلم يبحث في طهران تحضيرات القمة الثلاثية لضامني «أستانا»

| وكالات

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية والمغتربين، وليد المعلم، ضرورة تعزيز التعاون بين إيران وسورية في مواجهة الإجراءات الاقتصادية القسرية الجائرة المفروضة عليهما من قبل أميركا وحلفائها خدمة لمصلحة «إسرائيل».

وعقد المعلم، أمس، في طهران، جلسة مباحثات مع وزير خارجية إيران، محمد جواد ظريف، جرى خلالها استعراض مفصل لواقع العلاقات الثنائية المتينة بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف المجالات.

وذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن وجهات النظر كانت متفقة على أهمية متابعة نتائج الزيارة الناجحة التي قام بها النائب الأول للرئيس الإيراني إسحق جهانغيري إلى دمشق الأسبوع الماضي، والتي تم خلالها توقيع اتفاقية التعاون الإستراتيجي طويل الأمد، بالإضافة إلى أحد عشر اتفاقاً ومذكرة تفاهم تشمل مختلف المجالات وضرورة متابعة الجانبين تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

كما جرى بحث تطورات الأوضاع في سورية والمنطقة، وبشكل خاص التحضيرات الجارية لعقد القمة الثلاثية لضامني عملية أستانا (روسيا تركيا إيران)، والمقرر عقدها في موسكو قريباً وكانت آراء الجانبين متطابقة تجاه كل المسائل التي تم التطرق إليها، وتم التأكيد على ضرورة استمرار التنسيق والتشاور بين البلدين في المرحلة الحالية وعلى مختلف المستويات.

وأشار المعلم خلال اللقاء إلى «متانة العلاقات الثنائية بين سورية وإيران، اللذين تجمعهما وحدة الرؤية والمصلحة والمصير المشترك»، معرباً عن «تقدير سورية الكبير للدعم الذي قدمته ومازالت تقدمه إيران إلى سورية في معركتها ضد الإرهاب، والذي ساهم في الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري في مختلف الأراضي السورية»، ومؤكداً «ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين في مواجهة الإجراءات الاقتصادية القسرية الجائرة المفروضة عليهما من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها والتي لا تخدم سوى مصلحة «إسرائيل» في المنطقة».

بدوره قدم وزير الخارجية الإيراني التهنئة للشعب السوري على الانتصارات التي حققها في حربه ضد الإرهابيين التكفيريين، وأكد استمرار دعم إيران لسورية في معركتها حتى تحقيق النصر واستعادة سيادتها على جميع أراضيها، معرباً عن حرص إيران على تعزيز العلاقات التاريخية التي تربطها بسورية وعن أمله في عودة الأمان والاستقرار إلى البلاد.

كما التقى المعلم برئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني، وبحث معه العلاقات الإستراتيجية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين وأهمية تعزيزها في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال البرلماني بالإضافة إلى تبادل الآراء حول مختلف القضايا في سورية والمنطقة، وقدم، التهنئة لإيران قيادة وشعباً بحلول الذكرى الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية.

وأشار المعلم، إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها سورية في الميدان بالتعاون مع حلفائها وأصدقائها، مؤكداً أن هذه الانتصارات هي انتصارات مشتركة وأن سورية وإيران سوف تحبطان المؤامرة التي يحاول أعداءهما فرضها عليهما باستعمال وسائل مختلفة.

من جهته، أشار لاريجاني إلى أن هذه الانتصارات أتت بفضل القيادة الحكيمة للرئيس بشار الأسد والصمود الباسل للجيش العربي السوري، ودعا إلى تكثيف التشاور بين البلدين في الفترة القادمة وإلى ضرورة تعزيز علاقاتهما الاقتصادية على مختلف المستويات.

كما التقى المعلم أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، وبحثا قضايا ثنائية.

من جهته، ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن المعلم، قال خلال لقائه شمخاني: «الحكومة السورية تعتبر أن من واجبها الحفاظ على أمن القوات الإيرانية في سورية».

وأضاف: «المستشارون العسكريون الإيرانيون في سورية جاؤوا بدعوة من الحكومة السورية ومهمتهم تعزيز قدرات القوات السورية المسلحة».

وأشار المعلم إلى أن «الحكومة السورية ستواصل بشكل حثيث الحوار مع المعارضة غير المسلحة التي تؤمن بوحدة سورية»، موضحاً أن «التوصل إلى السلام والأمن المستدام في المنطقة رهن بتغيير نهج بعض الدول في دعمها للإرهاب، وكذلك مواجهة فلول العناصر الإرهابية مثل جبهة النصرة وبقية الجماعات بشكل حقيقي». من جانبه، أعرب شمخاني عن رفض طهران لـ«العدوان الإسرائيلي على سورية ومعتبرا أنه انتهاك للسيادة السورية».

وأضاف: «الرد على العدوان الإسرائيلي على سورية سيكون درساً يعتبر منه قادة إسرائيل. وفي حال تواصل العدوان الإسرائيلي على دمشق، سيتم تفعيل تدابير متخذة للردع والرد الحاسم والمناسب». وبعد لقائه المعلم، التقى ظريف، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، كما استقبله كبير مستشاري وزير الخارجية للشؤون السياسية الخاصة حسين جابري أنصاري.

وهذه أول زيارة لبيدرسون إلى طهران عقب تسلمه لهذا المنصب خلفاً لاستيفان دي ميستورا.

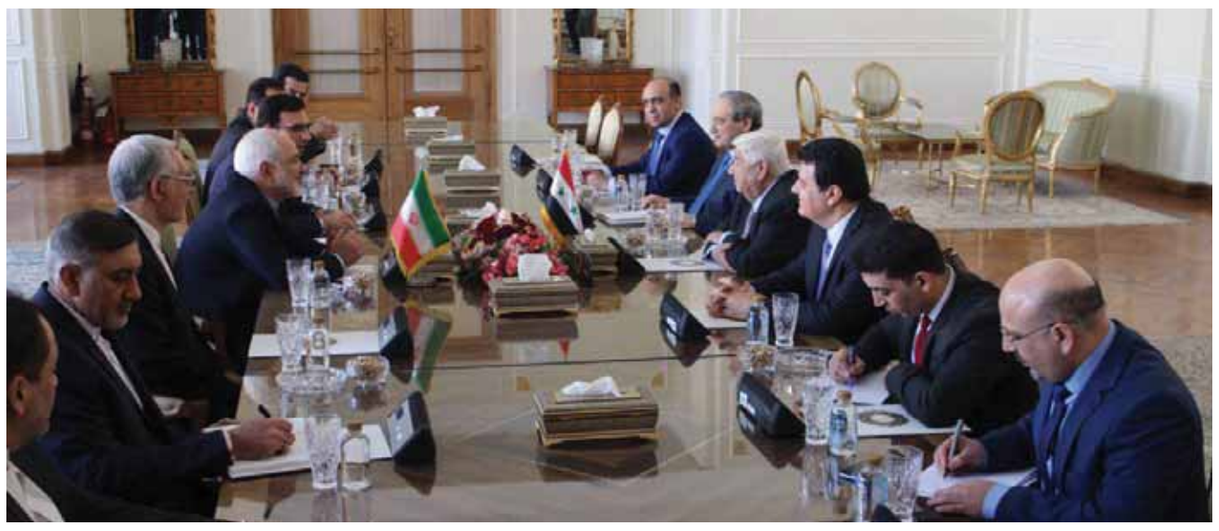

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم خلال اجتماعه مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف في طهران أمس (سانا)

تقرير كشف عن مخطط عدواني جديد يحضر لشمال شرق سورية

خلافات أميركا وتركيا حول «المنطقة الآمنة» تطفو على السطح

| الوطن - وكالات

مع ظهور خلافات أميركية – تركية حول إقامة ما تسمى «المنطقة الآمنة» في شمال البلاد التي روج لها الرئيس دونالد ترامب، كشف تقرير عن مخطط عدواني يستهدف وحدة سورية واستقلالها وسيادتها يسعى إليه متزعم «تيار الغد» المعارض، أحمد الجربا، مع واشنطن وأنقرة وأربيل.

وقال رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، وفق وكالة «رويترز» للأنباء: إنه «لم ير بعد خطة مقبولة لإقامة المنطقة الآمنة» بشمال شرق سورية، بعد ثلاثة أسابيع من ترويج الرئيس الأميركي لإنشاء هذه المنطقة.

وأضاف أردوغان خلال اجتماع مع الكتلة النيابية في حزبه «العدالة والتنمية»: «ما من خطة مرضية عرضت علينا بشكل ملموس بعد... نحن بالقطع ملتزمون باتفاقاتنا، ووعدنا وعد. لكن لصبرنا حدوداً».

وبحسب «رويترز»، فإن تركيا تريد إخلاء «المنطقة الآمنة» من «وحدات حماية الشعب» الكردية المدعومة من الولايات المتحدة والتي تعتبرها أنقرة «كياناً إرهابياً».

وقال أردوغان: إنه «إذا لم يتم إخراج الإرهابيين (أي وحدات الحماية) من منبج السورية خلال بضعة أسابيع، فستنتهي فترة انتظار تركيا». وأوضح أردوغان، وفق وكالة «الأناضول» التركية، أن الأوضاع الراهنة في شرق الفرات ومنبج، على رأس أجندة تركيا، وجدد إصراره على «ضرورة أن تكون المنطقة الآمنة تحت سيطرة تركيا».

وبما يتناقض مع ما سبق من حديث أردوغان، ادعى «احترام بلاده لوحدة أراضي سورية وحق شعبها في تقرير مستقبله».

وتعليقاً على مستجدات الأوضاع في سورية، قال: «لا يمكن للتهديدات بما في ذلك العقوبات، أن تحيدنا عن طريقنا».

في سياق متصل، ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، المملوكة للنظام السعودي في تقرير، أن رئيس «تيار الغد» المعارض، يعمل مع واشنطن وأنقرة وأربيل على بلورة خطة لنشر نحو ١٠ آلاف مسلح عربي وكردي في ما يسمى «المنطقة الآمنة» التي تسعى أميركا وتركيا إلى إقامتها شمال شرق البلاد، بعد الانسحاب الأميركي.

وأشار التقرير إلى أن الخطة تتضمن «إقامة «منطقة أمنية» بين جرابلس شمالي حلب، وحدود العراق شرقاً، أي بطول يصل إلى (٥٠٠ كم)، وعمق يتراوح بين (٢٨ و٣٢ كم)، مما يساوي نحو ١٥ ألف كيلومتر مربع، بمساحة تساوي أكثر من مساحة لبنان مرة ونصف المرة، وإخراج نحو ٧ آلاف من الوحدات الكردية وسحب السلاح الأميركي، وتفكيك القواعد العسكرية، كما تقترح توفير دعم جوي أميركي، وإمكانية التدخل السريع من قاعدتي «عين الأسد» غرب العراق، والتنف شرق سورية».

وتتضمن الخطة أيضاً «توفير بين ٨ و١٢ ألف مقاتل من قوات النخبة العربية ومن البيشمركة الكردية السورية التي تدربت في كردستان العراق، بحيث تنتشر بين نهري دجلة والفرات».

كما تتضمن الخطة «انتشار العرب في تل أبيض التابعة للرقة، ورأس العين التابعة للحسكة، في حين ينتشر مقاتلون أكراد بين فش خابور على نهر دجلة ومدينة القامشلي»، إضافة إلى «دعم المجالس المحلية في عين العرب ورأس العين وتل أبيض وباقي المنطقة، بحيث تكون القوات العربية الكردية الجديدة المنتشرة غطاء لهذه المجالس».

بدورها ذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن الجربا، سيزور موسكو لعرض «الخطة» السابقة حول ما يسمى «المنطقة الآمنة».

في إطار متصل، أيد مجلس الشيوخ الأميركي الذي يقوده الجمهوريون، وفق «رويترز»، تشريعاً رمزياً، يختلف مع الرئيس ترامب بمعارضة خطط أي انسحاب مفاجئ للقوات الأميركية من سورية وأفغانستان.

وصوت المجلس بموافقة ٧٠ صوتاً مقابل معارضة ٢٦ صوتاً على تعديل غير ملزم صاغه زعيم الأغلبية الجمهورية، ميتش مكونيل، قائلاً: إن «المجلس يرى أن الجماعات الإسلامية المتشددة في البلدين ما زالت تشكل تهديداً خطيراً على الولايات المتحدة».

وأقر التعديل بإحراز تقدم ضد تنظيمي داعش والقاعدة في سورية وأفغانستان، لكنه حذر من أن «الانسحاب السريع» من دون بذل جهود فعالة لضمان المكاسب يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة ويخلق فراغاً يمكن أن تشغله إيران أو روسيا.

وقبل التصويت، قال مكونيل: إنه قدم مشروع القانون، لذا كان بإمكان مجلس الشيوخ «التحدث بوضوح وبشكل مباشر حول أهمية» المهمات في أفغانستان وسورية.

وكان من المتوقع إقرار التعديل، بعد أن صوت مجلس الشيوخ عليه في تصويت إجرائي الأسبوع الماضي.

وبعد مخاوف بعض الديمقراطيين، وافق مجلس الشيوخ على تغيير في مشروع القانون، ليجعل من الواضح أن التعديل لم يكن يقصد به أن يكون إعلان حرب أو تفويض باستخدام القوة العسكرية.

رد بقوة على خروقاتهم المتكررة.. وزوبعة الانفلات الأمني تصاعدت في الشمال

الجيش يقضي على عشرات الإرهابيين بريفي حماة وإدلب

| حماة - محمد أحمد خبازي
الوطن – وكالات

واصل الجيش العربي السوري، أمس، رده بقوة على خروقات الإرهابيين لـ«اتفاق إدلب» وقضى على العشرات منهم في ريفي حماة وإدلب، في وقت لا يزال الانفلات الأمني يعصف في أماكن سيطرتهم في شمال البلاد.

وفي التفاصيل، فقد بين مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش أحبطت محاولة تسلل للمجموعات الإرهابية من أطراف بلدتي الجنابرة وتل عثمان باتجاه نقاطه والمناطق الآمنة في ريف حماة الشمالي، بتعاملها معها بالأسلحة الرشاشة، ما أدى لمقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين واحتراق عتادهم الحربي.

كما تصدت وحدات من الجيش بالصواريخ والرشاشات المتوسطة والثقيلة، لمجموعات إرهابية تسللت نحو نقاط لها والمناطق الآمنة بريف إدلب، وذلك من محاور الرفة والفرجة والناجية وأم جلال، ما أسفر عن سقوط العديد من الإرهابيين قتلى وجرحى، في حين فرّ الناجون إلى مواقع تمركزهم بمنطقة «المنزوعة السلاح».

ورداً على هذه الخروقات لـ«اتفاق إدلب»، دك الجيش بمدفعيته أوكار ومواقع المجموعات الإرهابية في أطراف قلعة المضيق والصخر وكفرنبودة وحصرايا وأراضي مورك الزراعية ومحيط تل عثمان والجنابرة، وما أدى لمقتل العشرات من مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» والميليشيات المتحالفة معه.

من جانبها، ذكرت وكالة «سانا» أن وحدات من الجيش وجهت رمايات مدفعية على أوكار المجموعات الإرهابية في أطراف بلدة قلعة المضيق ردا على اعتداءاتها واستهدافها بالرصاص لنقاط الجيش والمناطق الآمنة بالريف الشمالي الغربي لحماة.

وبينت، أن وحدات الجيش تعاملت مع الاعتداءات الإرهابية وأوقعت في صفوف الإرهابيين قتلى ومصابين ودمرت لهم مرابض ونقاطاً محصنة. وفي قطاع ريف إدلب، استهدف الجيش بمدفعيته تجمعات ونقاط انتشار الإرهابيين في جرجناز وسكيك والخوين والرفة والناجية والفرجة وأم جلال والهلبة والتمانعة، ما أدى لمقتل وإصابة العديد من الإرهابيين.

بدوره أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن قوات الجيش نفذت قصفاً مدفعياً وصاروخياً على مواقع انتشار الإرهابيين في منطقة مورك ومنطقة سكيك ومحيط بلدة الناجية، بالترافق مع عمليات قصف مدفعي وصاروخي طالت مواقعهم في جبل الأكراد بريف اللاذقية الشمالي الشرقي.

سخونة الوضع الميداني في شمال غرب البلاد، ترافقت مع تصاعد الانفلات الأمني في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه هناك، حيث عادت إلى الواجهة أمس حرب التصفيات بين الإرهابيين من خلال إقدام مسلحين مجهولين على تصفية أحد قادة ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» وذلك بإطلاق النار عليه شرق بلدة حيش بريف إدلب، الأمر الذي تسبب بمقتله على الفور قبل أن يلوذ المسلحون بالفرار، وفق ما ذكر «المرصد» المعارض.

وفي السياق، أقدم مسلحون مجهولون، قال «المرصد» المعارض إنهم يتبعون إحدى الميليشيات المسلحة المسيطرة على مدينة إدلب على اختطاف رجل من أمام مكان عمله في المدينة إدلب، من دون معلومات عن أسباب الخطف والمكان الذي جرى نقله إليه.

كما، نقلت وكالات معارضة عن مصادر تأكيدها أن مجهولين اختطفوا ليل الإثنين – الثلاثاء، الرئيس السابق لما يسمى «المجلس المحلي» في بلدة تلمنس جنوب إدلب، فاضل برهان عمر من مكان عمله الحالي على الطريق الواصل بين بلدتي تلمنس وجرجناز، من دون توفر معلومات عن مكانه.

وعلى إثر ذلك أعلن «المجلس» في البلدة إيقاف أعماله بشكل كامل لحين الإفراج عن رئيسه السابق. وتزامن خطف عمر مع اختطاف صيدلاني في اليوم ذاته من صيدليته في قرية معردبسة قرب مدينة سراقب شرق إدلب، على يد مجهولين، من دون توفر أي معلومات عن مصيره حتى الآن، بحسب الوكالات المعارضة.

وفي وقت سابق من يوم أمس، ذكر «المرصد» أن أحد متطوعي ما يسمى «الدفاع المدني» (منظمة الخوذ البيضاء الإرهابية) فارق الحياة متأثراً بجراح أصيب بها، جراء إصابته بطلق ناري من قبل مسلحين مجهولين على الطريق الواصل بين بلدتي كفرناصح وكفركرمين في الريف الغربي بحلب في وقت سابق.

قولاً واحداً

ظواهر إسرائيلية وعربية!

د. يوسف جاد الحق

تصالح الفلسطينيون في غزة والقطاع، فيا غيرة الشياطين من بن غوريون حتى بنيامين!

صاح نتنياهو: «لا يمكن تحقيق السلام مع فلسطينيين متصالحين، لأن تصالحهم يضر بإسرائيل»، إن كان هذا قد صدق في أمر في حياته فهو، هذه المرة، في هذه الأخيرة.

بالأمس طلع علينا مجدداً بقوله: «لن يكون هناك اتفاق من دون إلغاء حق العودة والاعتراف بيهودية إسرائيل».

على أي حال، وأياً كانت آراؤنا في تلك المصالحة، ما كنهها، شروطها، مؤداها؟ فذلك موضوع آخر، أما الرئيس الأميركي دونالد ترامب فلم يشأ أن تفوته فرصة إبداء المزيد من عواطفه الفياضة نحوهم، إذ بادر إلى إعلان تضامنه قائلاً وهو عاقد الحاجبين: «نحن مستاؤون لهذا الصلح لأن من شأنه عرقلة عملية السلام»! لكأن الرجل لا يعرف أن حكاية السلام المهزلة هذه، لم تكن سوى لعبة يتسلون بها لكسب الوقت وتحقيق المكتسبات في حقل الاستيطان وغيره في جانبهم، وإيقاع المزيد من الخسائر في الجانب الفلسطيني والعربي.

يكفي أن ننظر، للتأكد من هذه الحقيقة، إلى ما حققه العدو وأنجزه منذ اتفاقية أوسلو، وإلى ما حاق بنا من خسائر، وما أضعناه من عمر القضية جراءها، في غضون عشرين سنة مضت على توقيعها، لقد كانت وبالاً على القضية وشعبها، وعلى الرغم من ذلك فإن موقعيها ما برحوا ملتزمين بها، مهرولين وراء سرابها، كيف ولماذا؟ علم ذلك عندهم والله أعلم!

لقد عودنا أولئك جميعاً إخفاء نياتهم ورغباتهم فيما مضى، غير أنهم الآن يجاهرون بها، دونما خجل أو وجل، وما ذلك إلا المحصلة الطبيعية لما بلغه حد استهتارهم بالعرب من جهة، وبالمنظمات الدولية والرأي العام العالمي من جهة ثانية. كيف لا يبلغ بهم الأمر مبلغه هذا وهم يرون:

× أن بعض العرب العاربة تحول عن عدائه، الصادق أو المزعوم، للكيان الإسرائيلي إلى صديق حميم، بل إلى حليف يركن إليه في معاداته لبني جلدته ممن يصرون على النضال من أجل استعادة فلسطين كاملة والأراضي العربية المحتلة لكي يعود الحق إلى نصابه والشيء إلى أصله.

× أن قضية فلسطين ذاتها وشعبها برمته قد أمست عند ذلك البعض نسياً منسياً، إن لم تكن عبئاً ثقيلاً حبذا لو أمكن التخلص منه كيما يكفي الله المؤمنين، وغير المؤمنين، القتال والنضال.

× أن الأمور قد بلغت حدوداً لم يكن للعدو ليحلم بها من قبل، هل حلم الإسرائيلي يوماً بأن يقوم بينه وبين فئة من الفلسطينيين تعاون وتنسيق أمني مشترك وظيفته التعاون معاً لمنع قيام انتفاضة أو ثورة، وما إلى ذلك مما ينغص على العدو راحته وطمأنينته؟ ناهيك عن أن يهدد وجوده، ويفسد عليه تدابيره وخططه للتوسع والاستيطان، أكثر من هذا، يبيح ذلك التنسيق للعدو اعتقال، وحتى قتل، من يشاء ممن يفكر، مجرد تفكير، في التصدي لممارساته الإجرامية اليومية التي لا تتوقف أبداً.

لقد استساغ العدو العمل على إشاعة الفرقة بين العرب من فلسطينيين وغيرهم، وتأليب بعضهم على البعض الآخر، فهو يرى في أي بارقة تشير إلى إمكان الخروج على ما أنجزه أو خطط له خطراً حقيقياً يقتضي التصدي له والقضاء عليه في مهده قبل استفحاله.

أغرب ما في الأمر وأعجبه، هو أن أولئك العرب، موضع الاستهانة والإهانة، يصرون على ألا يفيقوا من غفلتهم ليدركوا ما يراد بهم، وما ينتظرهم هم أيضاً على يد العدو نفسه عندما تنتهي أدوارهم في خدمته، ينسون أنهم ليسوا في نظر العدو، إلا عرباً يحل قتلهم وسرقتهم وإذلالهم، أم تراهم لم يقرؤوا بعد مقولته التليدة بأن «العربي الجيد هو العربي الميت»! وليس أقل منه غرابة أن يواصل مسؤولون فلسطينيون المسيرة العبثية المسماة مفاوضات من أجل السلام العادل الشامل!

بالتداعي يمكننا القول إن ما يجري على الساحة العربية اليوم هو أفضل ما يتمناه العدو، بل هو أكثر مما حلم به يوم فكر وقدر وتآمر للوصول بالعرب إلى ما هي عليه أحوالهم المزرية الرهيبة في تاريخهم المعاصر، من ثم ها نحن نراه لا يتوانى عن المبادرة إلى انتهاز الفرصة الفريدة السانحة لتحقيق أمور طالما سعى إليها ولم تمكنه الظروف التي كانت قائمة من تحقيقها منها:

١– المبادرة إلى هدم المسجد الأقصى وإقامة ما يسميه هيكل سليمان مكانه، لكي يصبح موضوع التهويد حقيقة موضوعية قائمة على الأمر الواقع المفروض، الذي كان قوام سياسته منذ نشوء كيانه.

٢– الوصول إلى تنفيذ مشروع «الشرق الأوسط الجديد» لشيمعون بيريز وكونداليزا رايس وصفقة القرن العتيدة!

٣– احتمال تحقيق حلمه الأصلي القديم المتمثل في خريطته المعلقة على واجهة الكنيست، وفي خطوط علمه «أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل».

٣– ترسيخ وجوده آمناً مستقراً إلى يوم الدين، بعد القضاء على جبهة المقاومة، أو إضعافها على الأقل، التي تحمل عنواناً لها مبدأ التحرير الكامل الشامل لفلسطين من البحر إلى النهر وعودة سائر أهلها إليها.

٤– الهيمنة اليهودية على المنطقة سياسياً واقتصادياً واستغلال إمكاناتها وثرواتها النفطية وغيرها.

٥– إعلان كيانه منذ الآن رسمياً على العالم كله «دولة يهودية» صرفاً ونقية كما يحلو له تسميتها، شاء من شاء وأبى من أبى!

العدو هنا ضامن للوصول إلى هذه الأهداف من دون أن يخشى ردة فعل عربية شاملة تحول بينه وبين تحقيقها، فكل ما يجري الآن يصب في مصلحته، أولاً وأخيراً، ترى ألم يدرك بعد، بعض العرب، أن المحرك الرئيسي وراء هذا الذي يجري في المنطقة هو إسرائيل واليهودية العالمية بتنظيماتها الأخطبوطية في أميركا خاصة؟

وبعد، فهل لنا أن نأمل في يقظة عربية واعية تحول بين العدو ومن معه، وبين تحقيقه لأهدافه المعلن منها والخفي على حد سواء؟ وما خفي، لا ريب، أدهى وأمر وأعظم.

أنباء عن احتمال انطلاق «الدستورية» قبل نهاية شباط مع إصرار روسي أن تكون حصة دمشق الثلثين

لقاءان منفصلان لبوتين مع روحاني وأردوغان قبيل قمة «ضامني أستانا»

| وكالات

أعلنت موسكو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيعقد لقاءين منفصلين مع شريكيه في مجموعة الدول الضامنة لمسار «أستانا» حول سورية، الرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، وذلك في الرابع عشر من الشهر الجاري قبيل القمة الثلاثية التي تجمعهم في مدينة سوتشي الروسية.

ورجح تقرير إعلامي أن يبدأ عمل «لجنة مناقشة الدستور» قبل نهاية الشهر الحالي، في حين أكد آخر أن موسكو مصرة أن تكون لدمشق أغلبية الثلثين في اللجنة.

وأكد الناطق باسم الكرملين ديميتري بيسكوف في تصريحات صحفية أمس بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: أن بوتين سيلتقي نظيره روحاني في مدينة سوتشي في الـ١٤ من شباط الجاري، مشيراً إلى أن «اللقاء المنفصل مع روحاني كان مقرراً مسبقاً، وسينعقد على هامش الاجتماع الثلاثي حول سورية».

وأول من أمس ذكر بيسكوف أن بوتين سيلتقي أردوغان على هامش قمة سوتشي أيضاً.

وعقد أحد عشر اجتماعاً حول الأزمة في سورية بصيغة «أستانا» أحدها في مدينة سوتشي الروسية أواخر تموز الماضي أكدت في مجملها الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها ومواصلة الحرب على التنظيمات الإرهابية فيها حتى دحرها نهائياً.

في غضون ذلك، نقل موقع «العربي الجديد» الداعم للمعارضة عن مصادر تركية مطلعة على ملف تشكيل «لجنة مناقشة الدستور»: أن تركيا استضافت قبل فترة قصيرة اجتماعاً مع الجانب الروسي لتناول موضوع «الدستورية»، حيث كان الخلاف في آخر اجتماع قبل نهاية العام في جنيف بين وزراء خارجية الدول الضامنة، والمبعوث الأممي آنذاك ستيفان دي ميستورا، على أسماء اختارها الأخير، ورفضتها روسيا، مقابل اقتراح روسيا لأسماء رفضتها الأمم المتحدة.

وأضافت المصادر: إن روسيا قدمت للجانب التركي أسماء بديلة للأسماء التي تم رفضها، وتركيا لم تجد في الأسماء الجديدة أي مشكلة، بل طلبت من روسيا أن تتفاهم مع الأمم المتحدة عليها، وأن تحل هذه الإشكالية، وهو ما سيتضح في لقاء بين روسيا والأمم المتحدة قريباً.

وأصدرت أنقرة الأحد بياناً إثر اجتماع بين وفد روسي، ضم مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية ألكسندر لافرنتييف، ونائب وزير الخارجية الروسية سيرغي فيرشينين، ووفد تركي يرأسه نائب وزير الخارجية التركي سادات أونال.

وأكد البيان أن الطرفين بحثا ملف «لجنة مناقشة الدستور» ومسألة إطلاقها في أقرب وقت ممكن، بعد مناقشات روسية تركية في أنقرة وموسكو، ومناقشات روسية إيرانية في طهران.

ونقل «العربي الجديد» عن مصادر واسعة الاطلاع أنه حتى الآن لا يوجد أي موعد محدد لتاريخ إعلان تشكيل «اللجنة»، وأن مكان الإعلان عنها سيكون في جنيف، عبر المبعوث الأممي الجديد غير بيدرسون، ولذا فمن المستبعد أن يتم الإعلان أو التوافق لإطلاق «اللجنة»، قبيل أو خلال القمة الثلاثية لقادة الدول الضامنة في مدينة سوتشي الروسية في ١٤ شباط الجاري.

وحسبما نقل الموقع عن مصادره، فإن التوافق الروسي مع الأمم المتحدة، يزيل آخر الخلافات، وفي حال حصول التوافق، لربما يتم إطلاق عمل «اللجنة» قبل نهاية الشهر الجاري في جنيف.

وسبق لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن أعلن أول من أمس، أن «العمل على تشكيل اللجنة شارف على الانتهاء».

وأول من أمس ذكرت وكالة «آكي» الإيطالية نقلاً عن مصادر في المعارضة قولها: «هناك تقدّم في ملف «اللجنة الدستورية» (..) لكن هذا التقدم لم يصل إلى الحد الذي يسمح بالحصول على موافقة الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فمازالت هناك خلافات جوهرية، منها أن روسيا تُصرّ على أن يكون ثلثا اللجنة من «النظام» والمقربين منه».

وأضافت المصادر: أن «تفاصيل وآليات عمل ورئاسة «اللجنة» والضمانات، كلها قضايا لم يتم التوافق عليها بين روسيا والدول الضامنة الأخرى، ولا بين روسيا والأمم المتحدة، وهو ما يرجّح إلا يتم الإعلان عن اللجنة في وقت قريب».

وكان وزير خارجية النظام التركي مولود جاويش أوغلو، قال الأحد الماضي: إن جهود أنقرة مع الدول المعنية تركّز على إنشاء «الدستورية»، وإحياء مؤتمر جنيف، بالتوازي مع الحفاظ على مساري «أستانا» و«سوتشي».

من اجتماع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنظيريه الإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان في موسكو (عن الإنترنت – أرشيف)